

اللجنة القانونية والتكنولوجية



الدورة الثامنة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٠١٢-٢٧ تموز/يوليه

الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل المتعلقة باستكشاف العقائد المؤلفة من عدة معادن في المنطقة

تقرير الأمين العام

١ - الغرض من هذا التقرير هو تزويد اللجنة القانونية والتكنولوجية بمعلومات عن حالة ونتائج الاستعراضات الدوريّة للعقود الحالية لاستكشاف العقائد المؤلفة من عدة معادن، وفقاً للمادة ٢٨ من نظام التنقيب عن العقائد المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة.

أولاً - مقدمة

٢ - وفقاً للنظام، يجب أن يتضمن كل طلب للحصول على الموافقة على خطة عمل للاستكشاف وصفاً عاماً وجدولاً زمنياً لبرنامج الاستكشاف المقترن، بما في ذلك برنامج أنشطة لفترة الخمس سنوات التالية مباشرة، مثل إجراء دراسات حول العوامل البيئية والتكنولوجية والاقتصادية وغيرها من العوامل الملائمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند الاستكشاف، وجدولاً زمنياً للنفقات السنوية المتوقعة في ما يتعلق ببرنامج الأنشطة لفترة الخمس سنوات التالية مباشرة (المادة ١٨، الفقرتان (أ) و (و)). وعند الموافقة على الطلب، يُدرج برنامج الأنشطة لفترة الخمس سنوات ضمن كل عقد للاستكشاف باعتباره الجدول الزمني للعقد، وفقاً للبند الموحد ٤ من العقد (المادة ٤ من المرفق ٤ للنظام)، والمعاقد ملزם. بموجب العقد بالشروع في الاستكشاف وفقاً للجدول الزمني المنصوص عليه في برنامج الأنشطة ... ويقتيد بالفترات الزمنية أو أي تعديل يدخل عليها. وينص البند الموحد ٤-٢ على ما يلي:



الرجاء إعادة استعمال الورق

180612 180612 12-36532 (A)



يقوم المتعاقد بتنفيذ برنامج الأنشطة المنصوص عليها في الجدول ٢ طيأ.
وعليه عند القيام بهذا العمل أن ينفق في كل سنة من سنوات العقد مبلغا لا يقل عن المبلغ المحدد في هذا البرنامج أو في أي استعراض له يتفق عليه، في نفقات فعلية و مباشرة تتعلق بالاستكشاف.

٣ - ويمكن تعديل برنامج الأنشطة في أي وقت عن طريق الاتفاق المتبادل بين المتعاقدين والسلطة، 'وفقاً للمارسات الحميدة في صناعة التعدين'، ومع مراعاة ظروف السوق. غير أن المادة ٢٨ تتيح آلية محددة يمكن للمتعاقدين بواسطتها تعديل برامج أنشطتهم مرة كل خمس سنوات من خلال عملية استعراض دوري تنفذ بالاشتراك بين الأمين العام وكل متعاقدين. وفي هذا الصدد، ينص البند الموحد ٤-٤ على أن ضرورة أن يقوم المتعاقدين والأمين العام، في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً قبل انتهاء كل فترة مدتها خمس سنوات من تاريخ بدء سريان العقد، بإجراء استعراض مشترك لتنفيذ خطة عمل الاستكشاف. موجب هذا العقد. وفي ضوء الاستعراض، يبين المتعاقدين برنامج أنشطته للسنوات الخمس التالية، بما في ذلك جدول منقح للنفقات السنوية المتوقعة، ويجري ما يلزم من تعديلات في برنامج أنشطته السابق. ثم يدرج في برنامج الأنشطة المنقح ضمن العقد. ووفقاً للبند الموحد ٣-٢٤، يتم ذلك من خلال وثيقة مكتوبة (في شكل تبادل للرسائل) يوقعها الأمين العام والممثل المخول للمتعاقدين. وعملاً بالمادة ٢٨، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذا الاستعراض إلى اللجنة القانونية والتقنية وإلى المجلس.

٤ - وفي ما يتعلق بستة من المتعاقدين الحاليين (المركز العلمي الحكومي في روسيا، Yuzhmorgeologiya، ومنظمة Interoceanmetal Joint Organization (IOM)، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات (China Ocean Mineral Resources Research and Development Association (COMRA))، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (Deep Ocean Resources Development)، والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار (Institut français de Co., Ltd. (DORD)، والمعهد الفرنسي لابحاث استغلال البحار (recherche pour l'exploitation de la mer (IFREMER))، الذين صدرت عقودهم في عام ٢٠٠١، انتهت الفترة الثانية الممتدة لخمس سنوات في عام ٢٠١١. وبالنسبة للمعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، الذي صدر عقده في عام ٢٠٠٦، فقد انتهى برنامج أنشطته للسنوات الخمس الأولى في عام ٢٠١١. أما بالنسبة لحكومة الهند، التي صدر عقدها في عام ٢٠٠٢، فإن الفترة الثانية التي مدتها خمس سنوات تنتهي في عام ٢٠١٢. وقد قدم المتعاقدين معلومات وسيجري الاستعراض الدوري خلال الدورة الثامنة عشرة للسلطة أو بعدها بفترة وجيزة.

ثانياً - عملية الاستعراض الدوري

٥ - شرع الأمين العام في عملية الاستعراض الدوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بتوجيه الدعوة إلى جميع المتعاقدين لكي يقدموا، علاوة على تقاريرهم السنوية، تقريراً شاملًا عن أعمال الاستكشاف المنجزة حتى ذلك التاريخ والبيانات والنتائج التي حصلوا عليها، بما فيها البيانات التي لم تقدم حتى الآن إلى السلطة. وُدعى المتعاقدون أيضاً إلى تقديم تحليل شامل للنفقات المتکبدة خلال فترة الخمس سنوات قيد الاستعراض، بالشكل الذي أوصت به اللجنة القانونية والتقنية في توصياتها لتوجيه المتعاقدين في ما يخص الإبلاغ عن نفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة الصادرة عام ٢٠٠٩، على نحو ما يقتضيه الفرع ١٠ من المرفق الرابع للنظام (انظر ٧ ISBA/15/LTC). وُدعى المتعاقدون كذلك إلى تقديم برامج أنشطتهم المقترنة والبيانات المرتبطة بها عن الحد الأدنى من النفقات لفترة الخمس سنوات اللاحقة. وقدم المتعاقدون المعلومات ذات الصلة في المواعيد المبينة في مرفق هذا التقرير، وفي جميع الحالات، قدموها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١.

٦ - وعرضت التقارير الواردة من المتعاقدين على اللجنة القانونية والتقنية خلال الدورة السابعة عشرة للسلطة في عام ٢٠١١. ونظرت اللجنة في المعلومات المقدمة في سياق استعراضها للتقارير السنوية عن أنشطة كل متعاقد. وفي ما يتعلق بما نفذه المتعاقدون من خطط عملهم، أعربت اللجنة عن فلقها إزاء عدم وجود البيانات الأولية المرتبطة بتقييم الموارد والدراسات الأساسية البيئية. ولوحظ أن عدم وجود هذه البيانات يشكل عائقاً أمام قدرة السلطة على تقييم الأنشطة المنجزة في المنطقة، مثل وضع خطة للإدارة البيئية الإقليمية. وتقدمت اللجنة بعدد من التوصيات في هذا الشأن، وهي التوصيات التي تناولها المجلس في وقت لاحق وترد في الوثيقة ISBA/17/C/20. وفي ما يتعلق بالنفقات المالية، لاحظت اللجنة اختلافات كبيرة في النفقات المالية المبلغ عنها بين المتعاقدين. وكررت أيضاً صعوبة إجراء أي تقييم لنفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة عندما لا يتبع المتعاقدون التوصيات ذات الصلة للاسترشاد بها. وأوصت أيضاً بضرورة أن يتضمن برنامج الأنشطة للسنوات الخمس المقبلة للمتعاقدين الستة الذين سيدخلون الفترة الأخيرة لعقد مدته خمس سنوات دراسة تمهيدية للجداول الاقتصادية تبيّن مستوى العائدات المتوقعة من أي استثمار في استغلال العقارات. وختاماً، اقترحت اللجنة أيضاً أن تعقد الأمانة العامة اجتماعاً مع المتعاقدين، على أساس جدول أعمال يتضمن بنداً محدداً يقضي بإدراج التقييم المالي كعنصر من عناصر إعداد التقارير في المستقبل.

٧ - وخلال الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢، سعى الأمين العام، أو من ناب عنه، لعقد لقاءات ثنائية مع كل متعاقد وذلك لمناقشة تنفيذ خطة العمل. بمزيد من التفصيل، على النحو الذي يتواهه النظام. وهكذا عُقدت اجتماعات مع الرابطة

الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات وجمهورية كوريا خلال الزيارات الرسمية التي قام بها هؤلاء التعاقدون، في حين عُقد اجتماعاً مع المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية ومنظمة Interoceanmetal Joint Organization في كينغستون. وُعقد اجتماع غير رسمي في نيويورك مع مثلي فنسا، الدولة الراعية للمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار. ولم يكن من الممكن عقد اجتماع ثالث مع المركز العلمي Yuzhmoregologya. وكانت هذه الاجتماعات مفيدة في الخروج بفهم أفضل لبرامج الاستكشاف الخاصة بكل معاقد، وأهدافه الاستراتيجية والإنجازات التي حققها. كما أتاحت للأمين العام الفرصة لكي يُطلع المعاقدين على اهتمامات اللجنة القانونية والتكنولوجية والمجلس. بمزيد من التفصيل، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا مثل تقديم البيانات البيئية الأساسية والتيرية المستقبلية للأنشطة في المنطقة، ولكي يستجيب المعاقدون لهذه الاهتمامات. وتلقى الأمين العام أيضاً إحاطات من المعاقدين عن حالة تطوير تكنولوجيا التعدين والمعالجة.

٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استجابة لتوصية اللجنة القانونية والتكنولوجية وقرار المجلس الوارد في الوثيقة ISBA/17/C/20، عقد الأمين العام اجتماعاً مع المعاقدين لتسهيل تبادل وجهات النظر بشأن بروتوكولات البيانات وتوحيد المقاييس. ويُعرض حالياً تقرير مفصل عن نتائج هذا الاجتماع على اللجنة القانونية والتكنولوجية (ISBA/18/LTC/3).

٩ - وعقب الاجتماعات الثانية المذكورة أعلاه، أُنجزت الاستعراضات الدورية من خلال تبادل الرسائل، كما هو مبين في مرفق هذا التقرير.

ثالثاً - اعتبارات لأعمال المعاقدين في المستقبل

١٠ - يجوز للمعاقدين إبداء بعض الملاحظات العامة في ما يتعلق بتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف. وكما ذكرت اللجنة القانونية والتكنولوجية، فقد حدث تحسُّن كبير في السنوات الأخيرة في نوعية المعلومات المقدمة من قبل المعاقدين في التقارير السنوية إلى السلطة، حيث يتلزم معظم المعاقدين الآن بالبيان والشكل الموحد للتقارير السنوية اللذين أوصت بهما اللجنة في عام ٢٠٠٢. وبعبارات عامة، حسَّن المعاقدون أيضاً تقاريرهم المالية بحيث تكون أكثر شفافية ومتواقة مع التوصيات التوجيهية الصادرة عن اللجنة في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للاجتماع مع المعاقدين الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تلقت الأمانة العامة مزيداً من البيانات البيئية الأولية منهم ويجري اتخاذ التدابير (رهناً بتوافر موارد الميزانية) لضمان إمكانية تحليل هذه البيانات وتقديرها وتوحيدها، وذلك لتسهيل وضع خطوط الأساس البيئية للمرحلة القادمة من أنشطة التعدين في قاع البحار.

١١ - ولا بد من الإشارة، مع ذلك، إلى أن ستة من المتعاقدين الحاليين مقبلون الآن على المرحلة الأخيرة من برامجهم للاستكشافات الأولية. وتصدر عقود التنقيب لمدة ١٥ عاماً، وهي مدة تعتبر كافية لاستكشاف المنطقة، والتعرف على أي موقع منجم من الجيل الأول، ووضع خطوط الأساس البيئية، واختبار تكنولوجيا التعدين وتقيمها وإعداد تقييم للآثار البيئية لهذه التكنولوجيا بغية الشروع في استغلاله. وعلى الرغم من أن بعض المتعاقدين قد أحرز بعض التقدم في تطوير تكنولوجيا التعدين والمعالجة، فهناك أدلة قليلة على أن ذلك يحرّي من باب الحاجة الملحة أو يهدف تطويرها لأغراض تجارية. وتظل معظم برامج المتعاقدين عبارة عن حملات للبحث العلمي طويلة الأمد، من دون أي جدوى تجارية. وعلى سبيل المثال، لا يعتزم إلا متعاقد واحد القيام بمرحلة بحرية واحدة خلال الفترة التي ستشمل أساساً تقييم البيانات البيئية. ويقترح ثلاثة من المتعاقدين فقط إجراء دراسة تمهيدية للجذور الاقتصادية تكون مفيدة للتحضير لمرحلة الاستغلال. ولم يبلغ السلطة أي متعاقد حتى الآن بأنه قرر المضي قدماً في إجراء اختبارات التعدين من أجل تقييم المخاطر التجارية والبيئية المرتبطة بأنظمة التعدين والمعالجة.

١٢ - وفي معظم الحالات، فإن المتعاقدين الحاليين، باعتبارهم مؤسسات مشمولة برعاية وتمويل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومات بواسطة أموال عامة، منخرطون في توفير الدعم العلمي والتكنولوجي من أجل استغلال الموارد المعدينة البحرية بنفس الطريقة التي يعمل بها القائمون بالمسوحات الجيولوجية الوطنية في مجال إجراء التحريات الأساسية للبيئة الأرضية. والمهدّف من هذه الدراسات هو وضع الأساس للاستغلال التجاري للموارد المعدينة من خلال تقليل المخاطر التقنية المتّصلة في تطور أي مشروع منجمي من مرحلة التنقيب إلى مرحلة الإنتاج. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض المتعاقدين قد قاموا أيضاً باختبارات واسعة النطاق للمعادن البحرية في منشآت تجريبية لعرفة الطريقة الأمثل لاستخلاص المعادن الأساسية بالتعدين المائي أو الحراري، وبشكل خاص النحاس والنikel. وستكون الخطوة التالية منطقياً هي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال استغلال الرواسب المعدينة البحرية وإجراء تقييم اقتصادي أولي بجدوى الشروع في استغلالها، علاوة على زيادة وتيرة الأنشطة المتعلقة باختبار نظم التجميع.

رابعاً - التوصية

١٣ - اللجنة القانونية والتقنية مدعوة إلى الإهاطة علماً بحالة أعمال الاستكشاف التي يقوم بها المتعاقدون المبينة أسماؤهم في هذا التقرير، والإشارة إلى الاستعراضات الدورية لسبعين خطط عمل متعلقة بالاستكشاف.

المرفق

حالة عمليات الاستعراض إلى غاية ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

المتعاقد	النفاذ	تاريخ إعادة النظر في الأنشطة المترحة	تاريخ تقديم ببرامج الأنشطة	تاريخ انتهاء ببرامج الأنشطة التي مدتها خمس سنوات	تاريخ دخول العقد حيز العقد
منظمة Interoceanmetal Joint Organization	٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١	٢٩ آذار/مارس ٢٠١١	٤ نيسان/أبريل ٢٠١١	٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢	٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢
معهد Yuzhmorgeologiya	٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١	٢٩ آذار/مارس ٢٠١١	٥ نيسان/أبريل ٢٠١١	٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢	٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢
حكومة جمهورية كوريا	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١	٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢	٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢
الرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات	٢٢ أيار/مايو ٢٠٠١	٢٢ أيار/مايو ٢٠١١	٢٨ آذار/مارس ٢٠١١	٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢	٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢
الشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١	٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢	٢٠١٢
المعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	٦ حزيران/يونيه ٢٠١١	٦ حزيران/يونيه ٢٠١١	٦ حزيران/يونيه ٢٠١١
المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية	٢٠٠٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦	١٩ تموز/يوليه ٢٠١١	٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	١٩ تموز/يوليه ٢٠١١	١٩ تموز/يوليه ٢٠١١